لبنان: تشريح الأزمة النقدية
طاولة مستديرة
بيت المستقبل
الإثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٩

فرضت الانتفاضة الشعبية غير المسبوقة التي شهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تحولات مفصلية في الحياة السياسية وفي المقاربات الاقتصادية والمالية القائمة منذ عقود. فالخلافات الحادة بين أركان الحكم على أطر معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية والإجراءات الإصلاحية المطلوب اعتمادها لتفادي الانزلاق نحو الانهيار، أدت إلى تراجع حاد في غالبية المؤشرات الاقتصادية والمالية وتفاقم الأزمة تُوج بنشوء سوقين للصرف وبدء مسار تراجعي لسعر صرف الليرة اللبنانية، ما طرح تساؤلات حيال مستقبل سياسة تثبيت القطع وحماية الاستقرار النقدي. وترافق هذا التطور مع حال من التخبط شهده القطاع المصرفي وسط ضبابية تكتنف أفق المشهد العام في البلاد، وحال من القلق تدرجت إلى مشاعر ذعر في أوساط اللبنانيين خوفاً على ودائعهم ومدخراتهم ومؤسساتهم وفرص عملهم.

وسط هذه الصورة القاتمة لمستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والمالي، لبت مجموعة نخبوية من الخبراء الاقتصاديين والماليين والمصرفيين دعوة بيت المستقبل للمشاركة في طاولة مستديرة عقدتفي مقره بسرايا بكفيا تحت قاعدة "تشاتام هاوس". واستندت نقاشاتها على ورقة سياسية أعدها الدكتور توفيق كسبار تحت عنوان "لبنان: تشريح الأزمة النقدية".

هدف النقاش إلى الخروجباقتراحاتوتوصيات تساهم في لجم الأزمة المالية والنقدية والحؤول دون الدخول في لعبة دومينو انهيارات يشكل النقد الوطني أول أحجارها، من أجل إرساء سياسة نقدية محفزة للاستثمار لا مصدراً للريع، وسياسة مالية متحررة من خدمة الدين ومرتبطة بهدف تحقيق نمو مستدام وتعتمد سياسة ضريبية تخدم سياسة اقتصادية تشجع بعض القطاعات التي توجد فيها إمكانيات الميزة النسبية والقيمة المضافة العالية وتوليد العمالة.

الجميّل

افتتح رئيس بيت المستقبل الشيخ أمين الجميّل الجلسة بكلمة أكد فيها على "أهمية مواكبة الحراك الشعبي من الموقع المسؤول الذي يمثله المشاركون ويمثلالنبض الاقتصادي والمالي، معرباً عن أمله الخروج بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ على المدى الفوري، تُرفع إلى المسؤولين وتشكل مدخل حل لهذه الأزمة التي وصفها بـ"الوجودية"، لا سيما في ظل ما يحكى عن إمكانية اللجوء إلى فرض ضوابط على حركة رأس المال ومنع تحويل الأموال إلى الخارج(Capital Control) ، إضافة إلى الاقتطاع من الودائع أو ما يعرف بآلية (HairCut).

ورأى الرئيس الجميل أن أسباب الأزمة الراهنة ليست تقنية فقط بل هي سياسية بالدرجة الأولى، وتعود إلى غياب الحوكمة الرشيدة وما تفترضه من شفافية ومساءلة وتفعيل مؤسسات الرقابة، إضافة إلى انتقاص سيادة الدولة وعدم تحكمها بالقرارات السيادية لا سيما قرار الحرب والسلم، ما انعكس سلباً على سمعة لبنان وموقعه في العالم.

وختم الرئيس الجميل مؤكداً إمكانية الخروج من الأزمة لمل يتمتع به لبنان من طاقات إنسانية رفيعة وأصول مالية كبيرة للدولة اللبنانية.

الورقة السياسية: تشريح الازمة النقدية

قدم الخبير الاقتصادي الدكتور توفيق كسبار ورقته السياسية موضوع النقاش،وهي استكمال لورقة سياسية أعدها عام ٢٠١٧ بناء على طلب بيت المستقبل حول "الأزمة المالية في لبنان" وحذر فيها أنه "من المرجح أن لبنان يتجه نحو أزمة مالية خطرة ستتخذ شكل انخفاض في قيمة العملة الوطنية، والأخطر من ذلك أنها ستؤدي إلى زعزعة استقرار القطاع المصرفي"، وهذا ما يحصل اليوم. وتصف الورقة ما يجري بـ"الحريق الذي يهدد البيت اللبناني"، كاشفة"أن خطورة ما نشهده اليوم ليس في سعر الصرف الرسمي بل في عدم وجود تعاملات به إضافة إلى عدم دخول رساميل إلى لبنان خاصة وأن الاقتصاد اللبناني المنفتح يعتمد على التبادل مع الخارج، إلى جانب عجز الموازنات العامة والدين الحكومي".وعزت الورقة "السبب الرئيس وراء الأزمة الراهنة إلى السياسة النقدية التي اعتمدها مصرف لبنان منذ التسعينات والتي هدفت بشكل أساس إلى تثبيت سعر صرفالليرة اللبنانية. وبصرف النظر عن صحة هذه السياسة من عدمها بالنسبة إلى اقتصاد صغير ومنفتح مثل الاقتصاد اللبناني، دفع هذا التدبير مصرف لبنان إلى التركيز على هدف واحد رئيس وهو تجميع احتياطي كبير من النقد الأجنبي، غالباً على شكل أموال بالدولار الأميركي، يودعها لدى مصارف أجنبية رئيسة حمايةً لسعر الصرف الثابت. ولجأ مصرف لبنان إلى هندسات مالية، آخرها عام ٢٠١٦، تناقض طبيعة عمل المصارف المركزية لأنها تقوم على الاقتراض من المصارف التجارية المحلية (بدلاً من إقراضها) لتعزيز احتياطه من النقد الأجنبي، مقدماً لها أسعار فائدة سخية وغير مبررة، ما دفع بالمصارفإلى سحب احتياطاتها من النقد الأجنبي من المصارف المراسلة في الخارج لإيداعها مصرف لبنان رغبة في الربح السريع. فالفوائد في الخارج لا تتعدى في حدها الأقصى ١% بينما قدم مصرف لبنان فائدة بين ٦ و٧%. في المقابل، عمل مصرف لبنان على تمويل العجز المالي وارتفاع الدين الحكومي واللذين استخدما لتمويل النفقات الجارية بدلاً من النفقات الاستثمارية خلافا للقاعدة الاقتصادية الذهبية التي تقول ان الاقتراض يجب أن يكون لتمويل نفقات استثمارية. وأسفر هذا الوضع عن ارتفاع ديون مصرف لبنان بالدولار الأميركي وإلى صافي احتياطات سلبية، وشكل خطراً على استقرار القطاع المصرفي إذ ربطه بالوضع المالي للقطاع العام، كما تسبب في انخفاض أصول المصارف وسيولتها وفي إجمالي الائتمان للقطاع الخاص في خطوة وجهت ضربة مميتة للنشاط الاقتصادي".

وذكرت الورقة "أنه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وقبل أول انخفاض قوي في سعر الليرة، كانت مستحقات المصارف على القطاع العام قليلة نسبياً بمتوسط ١٧% فقط من إجمالي أصولها وكانت احتياطاتها في المصارف مودعة في الخارج، ما مكّنها من الصمود أمام صدمة انخفاض قيمة الليرة وتوفير أساس مصرفي متين جعلها لاحقاً قادرة على التعافي. أما اليوم، فتبلغ مستحقات المصارف على القطاع العام ما نسبته ٧١% من إجمالي الميزانية الموحدة للمصارف، منها ٥٨% للمصرف المركزي".

وخلصت الورقة في تشخيصها إلى"أن وراء الأزمة المالية والنقدية أسباب سياسية تتخطى المسألة التقنية، وتتمثل بفقدان الدولة لسيادتها وغياب المساءلة والمحاسبة والتعيينات السياسية في القطاع العام، ما أدى إلى انتفاخ عدد العاملين فيه وتحميل المالية العامة نفقات جارية إضافية دون أي انتاجية تذكر".

واقترحت الورقة للخروج من هذه الأزمة سلة من الإجراءات تنفذ دفعة واحدة:

- وضع الحكومة موازنة عامة لثلاث سنوات، ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تلحظ تناقصاً تدريجياً للعجز للاقتراب قدر الإمكان من تحقيق التوازن في عام ٢٠٢٢.
- زيادة المصارف لرساميلها من أموالها الخاصة كأي مؤسسة تجارية أخرى بما لا يقل عن ٢٠%. إن زيادة الرساميل تطمئن المودعين وتستعيد ثقتهم وتضمن لهم الحصول على أموالهم كاملة على مدى زمني معين تحدده المصارف كأقللمودعينوتضمن دفعات شهرية لهم.
- خفض سعر صرف الليرة لتحريك المبادلات التجارية.
- على جميع المؤسسات العامة تقديم بياناتها المالية المدققة ونشرها وفق ما يقتضيه القانون وبشكل خاص المؤسسات العامة التالية: مصرف لبنان، مؤسسة كهرباء لبنان، مجلس الإنماء والإعمار، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط.إننشر هذه البيانات يؤمن الشفافية.
- مساءلة مصرف لبنان عن "الهندسات المالية" التي أجراها والعمل على تخفيض أسعار الفائدة المرتفعة وغير المبررة التي يدفعها إلى ما نسبته ٢.٥%، والقضاء على منظومة أسعار الفوائد المرتفعة التيتقيد المدينين وتعيق الأنشطة الاقتصادية.
- تخفيض المصارف الفوائد على الإيداعات بالدولار الأميركي التي تتراوح حاليا بين ٨ و٩% والعودة إلى مرجعية الليبور التي تحدد الفائدة على الدولار بـ ٢.٥%.

وختمت الورقة بالتأكيد على "أن لبنان يمر اليوم بوضع كارثي ومعالجة الأزمة المالية والنقدية تتطلب قراراً سياسياً وحتى الآن هذا القرار غير موجود، وإذا لم يتخذ سريعاً لن نتمكن من تخطي تداعياتها لجيل أو جيلين".

المداولات والتوصيات:

أ- **المداولات**:

توزعت المداولات على محورين أساسيين هما المحور النقدي والمحور المالي، وتناولت في المحور النقدي ست نقاط رئيسة هي:

- القيود على التحويلات إلى الخارج
- الاقتطاع (Hair Cut) على الودائع وعلى سندات الدين
- بنية الفوائد على التسليفات وعلى الودائع
- لبننة الاقتصاد والتعاملات المصرفية
- سعر الصرف
- دور صندوق النقد الدولي

أما في المحور المالي، فتناولت المداولات السياسات المالية والاصلاحات انطلاقا من محاور رئيسة تتمثل في :

- الموازنة العامة
- الإصلاحات على مستوى قطاع الكهرباء، خفض حجم القطاع العام وكلفته، إصلاح النظام الضريبيوالخصخصة.

أجمع المشاركون بداية على أن الأزمة المالية والنقدية والاقتصادية التي يمر بها لبنان اليوم ليست مسألة تقنية فقط إنما أسبابها سياسية بالدرجة الأولى تمكن ترجمتها بكلمة واحدة وهي انعدام الثقة بالسلطة الحاكمة بسبب فشلها السياسي والإداري والمالي والاقتصادي.

وأجمعوا أيضاً على أن السبب الرئيس وراء الأزمة النقدية هو سعي مصرف لبنان منذ تسعينات القرن الماضي إلى تثبيت سعر صرف الليرة عبر زيادة احتياطه من الدولار الأميركي والتدخل في السوق، والهندسات المالية التي أجراها في سبيل ذلك واقترض بموجبها بالدولار من المصارف بفوائد مرتفعة جداً. واعتبروا أن حدة الأزمة لم تغير من هذا الأمر، إذ أن المعالجات اليوم ما تزال تتم بالذهنية نفسها كما حصل اخيراً مع الطلب إلى المصرف المركزي المزيد من التدخل للمحافظة على قيمة الليرة حتى بما تبقى لديه من احتياطات.

انقسمت آراء المجتمعين بين مؤيدللاستمرار في سياستتثبيت النقدومؤيدلتحرير سعر الصرف، فاعتبر البعض أن سعر الصرف ليس أولوية بل تعزيز الوضع الاقتصادي هو الأهم من خلال ضخ السيولة في الاقتصاد بدلاً من سحبها، مؤكدين ضرورة تحويل المقاربة في سعر الصرف إلى حماية الليرة بالانتاج وليس بالدين. في المقابل، اعتبر آخرون أن تحرير سعر الصرف سيترك آثاراً سلبية على القدرة الشرائية وقيمة مدخرات الناس ورواتبهم وتعويضاتهم، محذرين من تداعيات سلبية طويلة الأمد على المواطنين.

ومقابل دعوة البعض الى ضرورة تفكيك منظومة الفوائد المرتفعة التي أرساها مصرف لبنان بسبب آثارها السلبية على خدمة الدين العام وعلى الاقتصاد والاستثمار، اعتبر البعض الآخر أن الفوائد المرتفعة هي التي تستجلب الودائع خصوصاً في ظل انعدام الثقة السائد وارتفاع مستوى المخاطر.

أتفق المشاركون على أن المصارف المحلية تفتقر إلى السيولة وأن ملاءتها قد تراجعت بسبب إقراض ودائعها بالدولار إلى مصرف لبنان، ومن هنا عجزها عن تلبية حاجات مودعيها.وعليه، كان اجماع على ضرورة أن ترفع المصارف رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٢٠%.

وفيما رفض البعض تحميل مصرف لبنان والمصارف التجارية مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع على الأصعدة المالية والنقدية والاقتصادية، اعتبر البعض الآخر أن المسؤولية تطالهم بالدرجة الأولى خصوصاً وأن المصارف أساءت استخدام أموال المودعين فلم تشترط على الدولة إجراء إصلاحات قبل إقراضها، وبدلا من أن تتجه إلى الاستثمارات وتمويل المشاريع التنموية، فضلت الاستفادة من نسب الفائدة المرتفعة التي تقرض بها الحكومة ومصرف لبنان والأفراد. ورأوا إنه لو أبقت المصارف على ٢٥% من الودائع التي أقرضتها إلى مصرف لبنان في المصارف الخارجية، لكان الوضع اليوم على غير ما هو عليه.

أجمع المشاركون على أن اتخاذ تدبير فرض ضوابط على حركة رأس المال ومنع تحويل الأموال إلى الخارج (Capital Control) بات اليوم شراً لا بد منه، على أن يطبق لفترة قصيرة وبشكل منظم. وفيمارفضوا الاقتطاع من الودائع(HairCut) اعتبروا أنه في حال فرض مثل هذا التدبير ينبغي أن يقتصر على الودائع الكبيرة وبشكل تصاعدي ويطبق على الودائع بالعملات الأجنبية.

في المقابل، أكدوا على مسؤولية الدولة عن الوضع الراهن، كونها دولة غير منتجة وينخرها الفساد، معتبرين أن السبب الأول في النزيف الحاصل هو عجز الخزينة وذهاب إيرادات الدولة إلى تمويل النفقات الجارية بدلاً من النفقات الاستثمارية. وتناولوا الهدر والتهرب الضريبي وانفلات المعابر الحدودية وانتفاخ القطاع العام، إضافة إلى أعباء مؤسسة كهرباء لبنان. ولفتوا إلى أن الدولة أظهرت عدم جدية في التعاطي مع الأزمة كما ظهر جلياً عبر موازنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، معتبرين أن ورقة الإصلاح الأخيرة التي عرضها رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري هي ورقة غير جدية وتبقى في تفاصيلها مجرد وعود. كما ظهرت عدم جدية الدولة في تعاطيها مع التحذير الجدي الصادر عن وكالات التصنيف قبل ثلاثة أشهر من الانهيار المالي والنقدي والاقتصادي وخفضها تصنيف لبنان الائتماني، اذ جاء رد الدولة عبر وزير ماليتها بالاعلان عن عزمها رفع دعاوى على هذه الوكالات. ولفت المشاركون أيضاً إلى تقصير الدولة في مساءلة مصرف لبنان عن سياساته النقدية وغياب الشفافية وعدم التزام المؤسسات العامة بالقانون الذي يفرض عليها نشر بياناتها المالية المدققة.

أجمع الحاضرون على أن الإزدواجية في السلطة وفقدان الدولة لسيادتها ووجود دولة داخل الدولة، عامل رئيس وراء انعدام ثقة المجتمع المحلي والمجتمع الدولي بالدولة اللبنانيةاستجلب على لبنان عقوبات طالت قطاعه المصرفي ورفعت مستوى المخاطر على الاستثمارات.

أجمع الحاضرون على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمةوعملية وفورية للحد من الانهيار، وأن العبرة الأولى والأخيرة هي في التنفيذ، مؤكدين أن الحل يبدأ بقرار سياسي وبتشكيل حكومة تتمتع بصلاحية التشريع وبسلطات واسعة في الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والإصلاح الإداري.

ب- التوصيات:

في البعد الوطني والسياسي:

- أكد الحاضرون على جوهر المناقشات المتصلة بالشأن السياسي والتي تؤكد أن معالجة الأزمة الراهنة تتطلب قراراً سياسياً يفضي إلى تشكيل حكومة محايدة من الخبراء تتمع بصلاحيات تشريعية استثنائية وتضع خططاً اقتصادية ومالية ونقدية متناسقة وفق قواعد الاقتصاد الحر، قادرة على إطلاق ورشة إصلاحات على الأصعدة كافة أساسها وقف الهدر والفساد.
- كما أكدوا ضرورة استعادة الدولة لسيادتها والقضاء على منظومة ازدواجية السلطة، وأن الخطوة الأولى لحل الأزمة تبدأ باستعادة ثقة المجتمع المحلي والمجتمع الدولي.
- أكد المجتمعون على ضرورة فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والعمل الجدي باتجاه تحقيق استقلالية القضاء. فالسلطة القضائية المستقلة هي ركيزة أساسية للنظام الديموقراطي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وهذا ما أكدته الفقرة (هـ) من مقدمة الدستور اللبناني.
- لفت المجتمعون إلى انتفاخ القطاع العام المؤسساتي والبشري وما يرتبه من أعباء هائلةعلى المالية العامة وانعكاسات سلبية على الاقتصاد، مؤكدين ضرورة العمل على إعادة هيكلة الإدارة العامة وتحدثيها عبر الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية ووقف التدخّلات السياسية المتزايدة في عملية التوظيف وما ينتج عنها من فائض في العمالة وضعف في المهارات والخبرات، إضافة إلى تفعيل أجهزة الرقابة.
- شددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية للحد من الخسائر وتقويم الأوضاع المعوجة ولو بدا بعضها قاسياً.

في البعد العملاني الاجرائي:

أجمع المشاركون على أن ثمة سلة من الإجراءات الفورية المطلوب اتخاذها في مدى زمني لا يتجاوز الأسابيع من أجل إحداث صدمة فورية تتلقفها الأسواق وتوقف النزف المالي والنقدي كما مسار الانهيار، وتستعيد الثقة بالدولة وبمؤسساتها وبالطبقة السياسية، ومن أهم هذه الإجراءات:

- وضع موازنة عامة لثلاث سنوات، ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تلحظ تناقصاً تدريجياً للعجز للاقتراب قدر الإمكان من تحقيق التوازن في عام ٢٠٢٢.
- زيادة رأس مال المصارفمن أموالها الخاصة تنفيذا لقرار مصرف لبنان بنسبة لا تقل عن ٢٠%.

- القضاء على منظومة أسعار الفوائد المرتفعة التي تقيد المدينين وتعيق الأنشطة الاقتصادية، وتخفيض بنية الفوائد إلى مستوى مقبول وواقعي.
- التراجع التدريجي عن سياسة تثبيتسعر صرف الليرة اللبنانيةليصل إلى مستوى أكثر مرونة وواقعية، آخذين بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والآثار السلبية التي قد تلحق بالقدرة الشرائية وقيمة رواتب الناس ومدخراتهم وتعويضاتهم.
- التوقف عن سحب السيولة لصالح مصرف لبنانوضخها في الأنشطة الاقتصادية لأنها الأولوية.
- الزامية التسعير بالليرة والزام كل التعاملات بها ضمن تشريع خاص.
- إلغاء المقاصة بالدولار في لبنان التي بدأت عام ١٩٨٨ مع المصرف اللبناني الفرنسي ثم مع الشركة اللبنانية المالية عام ١٩٩٣، بما يعزز عرض الدولار في الأسواق عبر تحويل جزء كبير من الودائع غب الطلب في المصارف والبالغة نحو ١٦ مليار دولار الى الليرة. ومن شأن هكذا قرار أن يعطي متنفساً لسعر الصرف ويساهم في إعادة سعر السوق الموازية إلى السعر الرسمي.
- تطبيق إجراء فرض ضوابط على حركة رأس المال ومنع تحويل الأموال إلى الخارج(Capital Control)بشكل مؤقت ووفقا لقانون ينظمه عوضاً عن ترك الأمور على حالها ما قد يعرض يجعل لبنان عرضة لدعاوى دولية.
- وضع سقف للاستيرادمن خلال تشريعات سريعةنظرا للعجز التجاري الضخم والذي لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه.
- إجراء عملية خصخصة شفافة ومدروسة تضخ نحو ٢٠ مليار دولار في السوق خلال ثلاثة أشهروترتكز على تقييم عادل وتقني للموجودات والمؤسسات المنوي تخصيصها على أن تكون ضمن شركات وطنية يتم تأسيسها ويكون رأس مالها مشرعا للعموم ضمن سقف نسبة مئوية محدودة جدا لامتلاك الأسهم، إضافة إلى ضرورة وضع قانون للمنافسة يحول دون الاحتكار.
- إعادة هندسة الأموال المعقودة للبنان في مؤتمر "سيدر" لتوجيه المساعدات الى قطاع الانتاج وليس إلى الدولة طالما لم تسترجع سيادتها أو تقوم بالإصلاحات المطلوبة منها.
- على جميع المؤسسات العامة تقديم بياناتها المالية المدققة ونشرها وفق ما يقتضيه القانون.
- طلب المساعدات من الجهات الدولية المعنية، لا سيما لجهة تأمين الاستقرار المالي بما من شأنه جعل النظام المالي مقاوماً للصدمات الاقتصادية وقادراً على تأمين مهامه الأساسية.
- رفع الدعم عن الكهرباء واعتماد سياسات انكماشية وتخفيف الأعباء التشغيلية عن القطاع الخاص وعدم تحميله ثمن انفلاش القطاع العام.

هذه التوصيات ليستإلا إضاءة على بداية مسار أو خارطة طريق، من شأنها ان تساهم في لجم المسار الانحداري الذي ينزلق اليه لبنان.

إن مسؤولية انقاذ لبنان من الانهيار هي مسؤولية وطنية تتشارك فيها قوى الانتاج في ظل غياب الوعي السياسي والرسمي لحجم الاخطار.